# الفصل الأول
# -I-

## مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية والتمويل

# مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية والتمويل

## مقدمة الفصل :

إن التجارة الخارجية وما لها من أهمية في تحقيق الإستفادة التي يستطيع كل الأطراف تحقيقها من التبادل التجاري ، الأمر الذي يتطلب وجود وساطة مالية، لتسهيل حركة التبادل الدولي وحصول كل طرف على مستحقاته الناشئة عن حركة التجارة الدولية ، وفي نفس الوقت قد لا تتوافر لدى المستورد السيولة المالية الكافية لتغطية عمليات الإستراد وكذا التصدير، ومن هنا غياب التمويل اللازم لتقديم كافة هذه الخدمات يعرقل حركة التجارة الدولية إضافة للخدمات التي تقوم بها البنوك لتحويل العملات فيما بينها وبين بعضها البعض وذلك للتغلب على مشكلة اختلاف عملات الأطراف المتعاملة في السوق الدولية.

## المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية وأهميتها .

لقد تواجدت التجارة الخارجية، منذ تواجد الإنسان، وهي في تطور مستمر، فبدأت بالمقايضة ثم ظهور النقود التي استعملت كوسيلة للمبادلات التجارية.

بينما في العصور الوسطى والعصر الحديث، تطورت العلاقات التجارية المالية مع الخارج، واكتشفت آليات حديثة استخدمت في الإنتاج، وقيام الثورة الصناعية أدت إلى ظهور أسواق وانتشار وتوسيع نطاق التجارة الخارجية وخلق مؤسسات تساهم في تسهيل حركات السلع والأموال.

### المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية ومكوناتها :

**أولا: تعاريف التجارة الخارجية:** هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها:

– التجارة الخارجية هي المعاملات الدولية أي انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وهي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، كما قد تتحول التجارة الخارجية إلى داخلية في حالات التعاملات الاقتصادية الاقليمية مثل ما يحدث في الوحدة الأوربية.

–التجارة الخارجية هي تلك العلاقات الاقتصادية وكل النشاطات التي تقوم بين الدول، باعتبار كل دولة حرة تتمتع بالسلطات السياسية والاقتصادية المختلفة عن الدول الأخرى، وتتألف هذه العلاقات من شقين هما:

*علاقات ناشئة عن تحركات الأشخاص على المستوى الدولي.

*علاقات ناشئة عن تحركات السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال على المستوى الدولي وتعرف بالمعاملات الاقتصادية الدولية([1]).

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر الحاجات الممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما : الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة

(1) **طالب محمد عوض ، التجارة الدولية ، نظريات وسياسات– معهد الدراسات المصرفية، 1990، ص 14.**

**ثانيا: مكونات التجارة الخارجية** ([2]): تتكون التجارة الخارجية في أي دولة من العناصر التالية:

**2-1: الصادرات " EXPORTATION "**: وهي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي. إضافة إلى ذلك فهي العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيم لغير المقيم في البلد بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجدا في الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها. وتقسم الصادرات إلى نوعين:

**2.1.1.الصادرات المنظورة** في شكل سلع ملموسة: كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية مثل: البترول والآلات.

**2.1.2.الصادرات غير المنظورة** في شكل خدمات غير ملموسة مثل: خدمات النقل الدولي(النقل الجوي والبحري والبري)، خدمات التأمين الدولي،خدمات السفر في

**2.2.الواردات** : الواردات هي سلع منتجة في الخارج وتستهلك في الداخل. وتتمثل الواردات في تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية أو خارجها، وتنقسم الواردات إلى نوعين :

**2.2.1.الواردات المنظورة** في شكل سلع ملموسة: مثل المواد الغذائية.

**2.2.2.الواردات غير المنظورة** في شكل خدمات غير ملموسة كالخدمات العلاجية المقدمة من دولة أخرى.

**2.3.تجارة الترانزيت (نظام التجارة العابرة)**: يقصد بتجارة الترانزيت أونظام التجارة العابرة بعبور البضائع أومرورها عبر إقليم الدولة دون أن تكون وجهتها النهائية إليه أي دون أن تستهلك فيه، فهي إذن تجارة عابرة لأراضي دولة ثالثة أثناء انتقالها من البلد المصدر إلى البلد المستورد .

(2) **طالب محمد عوض ،مرجع سبق ذكره، ص 19.**

**المطلب الثاني : أهمية وأهداف ومبررات قيام التجارة الخارجية:**

**أولا: أهمية التجارة الخارجية**

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الإستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة ، من خلال نشاط التصدير وتؤثر هذه النشاطات الإسترادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية " الإنتاج والدخل والعمالة" وعلى الأسواق النقدية والمالية " أسواق النقود والصرف الأجنبي "([3]).

وقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية على مدى الخمسة عقود الأخيرة في زيادة (التجارة الدولية) درجة الترابط بين دول العالم وإلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول، مما ضاعف في تأثير التجارة على المناحي الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم .

**ثانيا : مبررات قيام التجارة الخارجية:** يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية،أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فبغض النظر عن الزمان أو المكان، يمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية:

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة. مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.
- تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج و الأسعار المحلية لكل دولة.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.
- الفائض في الإنتاج المحلي، الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا.
- السعي إلي زيادة الدخل القومي بالاعتماد على الدخل المتحقق من التجارة الخارجية، و ذلك بهدف دفع مستوى المعيشة محليا و تحقيق الرفاه الاقتصادي.

(3) **طالب محمد عوض ، مرجع سبق ذكره ، ص 14.**

- اختلاف الميول والأذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة ، حيث ان المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة.لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها.
- الأسباب الإستراتيجية و السياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة و المتاجرة بها عالميا.

**ثالثا: أهداف التجارة الخارجية** : إن أهداف التجارة الخارجية متنوعة يمكن حصرها في ما يلي:

الحصول على المواد الأولية والمنتوجات المصنعة التي يحتاج إليها الوطن وبالتالي السير المتواصل للمؤسسات الاقتصادية يؤدي بها إلى سد حاجات الوطن بصفة عامة ، والهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تحويل الخيرات من بلد لبلد آخر ، بدونه لا يمكن تحقيق أي تطور اقتصادي. ([4])

**المطلب الثالث : مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر**

عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات جذرية نتيجة تطور الوضع الدولي فمن النظام الاستعماري إلى النظام الاشتراكي ثم محاولة الدخول إلى اقتصاد السوق وبالتالي مرت التجارة الخارجية في الجزائر بثلاث مراحل :

**المرحلة 1 : احتكار التجارة الخارجية من طرف الاستعمار( نظام رأسمالي) :**

حيث تمثلت الصادرات أساسا في المنتجات الزراعية والموارد الأولية، أما الواردات فتمثلت في المواد الإستهلاكية الغذائية والصناعية والآلات الضرورية للزراعة.

**المرحلة 2 : إحتكار الدولة للتجارة الخارجية :**

أي تولت الدولة تنظيم التجارة الخارجية،حيث أصبحت عمليات الصادرات والواردات خاضعة للمراقبة، و أسندت وظيفة التجارة الخارجية للمؤسسات الوطنية، كما قامت الدولة بتخطيط التجارة الخارجية.

**المرحلة 3: إعادة تنظيم التجارة الخارجية:**

نتيجة لتزايد الطلب على السلع الأجنبية ونقص في الموارد المالية في العملة الصعبة ، وضعف الصناعات المحلية، اتخذت الدولة قرارات إستراتيجية تتمثل في إصلاحات اقتصادية لإعادة تنظيم التجارة الخارجية. ([5])

(4) **طالب محمد عوض ، مرجع سبق ذكره، ص 17.**

(5) **ياسين مزواري ، أهمية البنوك في تمويل التجارة نحو الخارج ، مذكرة ليسانس ، جامعة المدية ، 2005، ص 34 .**

## المبحث الثاني: البنوك التجارية وعملية التمويل.

### المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.

يمكن تعريف البنوك التجارية بأنها تلك المؤسسات التي لها شخصية معنوية وذات استقلال مالي وهي عبارة عن مؤسسة اقتصادية من نوع خاص([6])، وإن تعددت النشاطات التي تتبناها فيمكن القول بأن لها أدوار رئيسية هي:

1 – دور الوسيط: حيث إن البنوك تحوّل الودائع التي تحصل عليها من راغبي الادخار إلى شركات الأعمال في شكل قروض للاستثمار، كما أنها تقوم بدفع المستحقات المطلوبة من عملائها نيابة عنهم.

2 – دور الضامن: حيث تعطي خطابات ضمان وائتمانات لعملائها، حتى يتمكنوا من دفع ما عليهم من مستحقات.

3 – دور الوكيل: حيث تقوم نيابة عن عملائها بإدارة ممتلكاتهم الخاصة والمحافظة عليها.

4 – دور المنفذ للسياسات الحكومية: وأخيراً، فإن للبنوك دوراً أساسياً في تنفيذ السياسات الحكومية في محاولتها لضبط النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاجتماعية.

وبالطبع فإن غياب إحدى هذه الأدوار أو التقصير في أدائه يؤثر تأثيرًا جذريًا في اقتصاديات الدول؛ وبالتالي في الاقتصاد العالمي[7] .

وإذا كنا عرفنا الأدوار التي تقوم بها البنوك فيجب أن نعرف كذلك التحديات التي تؤثر عليها، ومن أهمها المنافسة المتصاعدة من المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية، مما يجعل البنوك مضطرة إلى التنويع والتوسع في الخدمات التي تقدمها، وتأتي هذه المنافسة نتيجة لتخفيف القيود الحكومية على عمل البنوك وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال الاستثمارات المالية،ومن المؤثرات التي صاحبت رغبة البنوك في رفع القدرة على المنافسة: الثورة التكنولوجية، حيث لجأت البنوك إلى الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة واستخدام الآلات المتطورة حتى تستطيع خدمة عملائها لزمن أطول وفي وقت أقل، ولكن ما صاحب ذلك من استغناء عن عدد كبير من العمالة البشرية جعل منه عملاً يصبُّ بالسلب في خانة التوظيف وفرص العمل. كما أنه نتيجة لعولمة البنوك لن يكون

---

(6) بابا أحمد مصطفى جمال: نظام التمويل الجديد من الندوة الوطنية للمؤسسات، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،الجزائر، 1989 – ص 90.

(7) تفاصيل البحث.البنوك في حالة انتعاش أم في غرفة الإنعاش؟.الموضوع: اقتصادي.النطاق الجغرافي: العالم العربي,جنوب شرق أسيا.تاريخ الإصدار: 1999/1/10.نوع المحتوى: تحليل.الكاتب: لبنى سعيد.الناشر: IOL

هناك مجال للبنوك الصغيرة، فالاتفاقيات مثل اتفاقية الجات التي تطورت إلى منظمة التجارة العالمية W T O ستزيل الحدود بين الدول، وسينتقل رأس المال بين البلدان، ولن تكون خدمات البنوك محدودة على أماكن معينة. لذلك ظهر اتجاه واضح نحو الاندماج والتحالف لخلق مؤسسات مالية ضخمة تستطيع مواجهة تحديات العولمة.

ومكنت الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من توسع دائرة كل من البنك الوطني الجزائري (BNA)، والقرض الشعبي الجزائري (CPA)، والبنك الخارجي الجزائري (BEA) على المستويين الوطني والدولي، وهذا قصد تمويل الاستغلال والاستثمار ولهذه البنوك الثلاثة كامل الحرية في منح القروض التي تعتبر من أهدافها الأساسية، ومن بين الوظائف الأساسية التي تقوم بها هذه البنوك المساهمة في الهندسة المالية .(Ingénierie Financière)([8]) كما يمكن أن تتحول هذه المؤسسات فيما بعد إلى بنوك أعمال، وهذا من خلال مساهمتها في رؤوس الأموال العمومية([9]).

**– الهيئات المصرفية الأجنبية والترخيص لها بالاعتماد:**

لا يفتح تمثيل لمصرف أجنبي إلا بترخيص يمنحه مجلس النقد والقرض ويجب أن تؤسس بشكل بنوك خاضعة للقانون الجزائري، كما يرخص المجلس بفتح فروع في الجزائر للبنوك التي مقرها الرئيسي خارج الجزائر، وهذا الترخيص يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل، ويحدد أيضا المجلس عملا بصلاحيته شروط تثبيت المعاملة بالمثل، وذلك ضمن مصالح الجزائر ويجوز له توقيع أي اتفاقيات مع السلطات الأجنبية المختصة([10]).

كما يجب أن يكون لهذه البنوك رأس مال محرر يوازي على الأقل المبلغ الذي يحدده المجلس المذكور، كما يمكن للمجلس أن يسحب الاعتماد بناءا على طلب البنك الأجنبي أو تلقائيا عندما لا تتوفر الشروط التي منح على أساسها الاعتماد أو إذا لم يتم استغلال الاعتماد لمدة اثني عشر شهرا (12)، أو توقف النشاط موضوع الاعتماد لمدة ستة أشهر (06)، ومن بين الاعتمادات الممنوحة للهيئات المصرفية الأجنبية([11])

[8] الجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة يوم 1990/04/18 "قانون النقد والقرض".

[9] Hammoum.D : La privatisation dans les pays en transition en éco du marché, M. de magistère,I.S.E, 1993,p132.

[10] كتاب قوانين الإصلاحات الاقتصادية (1988-91) المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر 1991،الجزائر، ص174 و 175.

[11] Ben halima.A : Pratique des techniques bancaires "référence à l'Algérie", édition Dahleb, Alger, 1997, p35 et 36.

**المطلب الثاني: مفهوم التمويل ووظائفه.**

لقد ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ، وكان ضروريا للتغلب على التحديات المتفاوتة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية، حيث يمكن تلخيص تلك المشاكل في ما يلي:

* حدة المنافسة ( داخليا وخارجيا).

* ازدياد حدة التضخم.

* التدخل الحكومي المباشر والغير مباشر في النشاط الاقتصادي .

* تأثيرات التطور التكنولوجي.

كل هذه التحديات تحولت إلى أسباب كافية تدفع بالمستثمرين ورجال الأعمال إلى البحث عن مصادر تمويل مختلفة ومتعددة .

**أولا: مفهوم التمويل:** قبل التطرق إلى تعريف شامل للتمويل ، نقوم أولا بمعرفة كلمة التمويل لغة واصطلاحا.

**1- لغة:** أي أعطيه المال، فالتمويل هو إنفاقه، أي أموله تمويلا أي أزوده بالمال.

**2- اصطلاحا:** تتضمن كلفة ومصدر الأموال، وكيفية استعمالها وطريقة إنفاقها .

تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل، إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني" توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام ".

**ويعرفه البعض على أنه:** إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها .

ومن خلال هذين التعريفين سنستخلص ما يلي:

- التمويل خاص بالمبالغ النقدية وليس السلع والخدمات.

- أن يكون التمويل بالمبالغ المطلوبة لا أكثر و لا أقل.

- الغرض الأساسي للتمويل هو تطوير المشاريع أو النشاطات الخاصة .

- أن يقدم التمويل في الوقت المناسب، أي في أوقات الحاجة إليه. ([12])

(12) جامعة خروبة w.w.w kadimoha.perso.cegetel.ne

**تعاريف أخرى للتمويل** : كلمة تمويل لها أيضا مفهومين.

" فمن خلال النظرة الضيقة يمكن لها أن تعني مجمل وسائل الاقتراض التي تسمح للمؤسسة ضمان استمرارية نشاطها"

" أما من المنظور الواسع هو الأقرب إلى الواقع والحقيقة ، فالتمويل هو مجموع العمليات التي تبقى من خلالها المؤسسة قادرة على تلبية كل احتياجاتها من رؤوس الأموال ".([13])

**ثانيا : وظائف التمويل** :إن بعض وظائف التمويل ومهامه تعتبر أساسية لجميع المؤسسات فالحصول على موارد مالية من مصادر خارجية وتوزيعها على استخدامات مختلفة ومراقبة تدفق الموارد المالية في عمليات المؤسسات التي يجب أن تؤدى في كل المنظمات، سواء كانت مؤسسات حكومية أو تجارية وتتمثل الوظائف الأساسية في وضع خطط للتمويل،والحصول على موارد ومن ثم استخدامها بشكل بشكل يؤدي إلى زيادة فعالية عمليات وإنجازات المؤسسة إلى حد أقصى، وهذا يتطلب المعرفة بالأسواق المالية، التي من خلالها نحصل على الموارد المالية، و للحصول على قرارات استثمارية سليمة وعمليات فعالة، والأخذ بعين الاعتبار وجود عدد كبير من المصادر البديلة التي يمكنهم الحصول منها على الأموال. ([14])

**المطلب الثالث: أنواع التمويل ومصادره :**

**أولا: أنواع التمويل** :هناك نوعين من التمويل الذاتي ( الداخلي) والتمويل الخارجي.

1- **التمويل الذاتي** هو عبارة عن قدرة المؤسسة في تمويل نفسها بنفسها من خلال ذات العمليات التي تقوم بها "أي أن المؤسسة تعمل على تحقيق فائض من الأموال التي تحتاجها في تمويل نشاطها وهذا لا يتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة المالية التي يجب أن تكون إيجابية مضافا إليها عنصرين هامين:الإهتلاكات والمؤونات.([15]) وهو وسيلة تمويلية جد هامة، والأكثر استعمالا، بحيث تسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها، دون اللجوء إلى عميل آخر ومنه نقول أن التمويل الذاتي وسيلة داخلية وتتمثل في النتيجة الصافية بعد طرح الضريبة والإهتلاكات والمؤونات.

---

(13) **بن عيسى محمد أمين ، التقنيات البنكية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية ، ص 17 .**

(14) **بن عيسى محمد أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص (20-21) .**

(15) **طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر الطبعة الثانية ، سنة 2003 ، ص 151.**

2- **التمويل الخارجي**: يتمثل في القروض التي تقدمها البنوك للعملاء بحيث تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل ، لأن التمويل الداخلي لا يمكن أن يمول بمفرده دورة الاستغلال، أو تجهيزات الإنتاج إذن هذا النوع من القروض يكون عبارة عن ديون مستحقة الدفع وبالتالي لها أثر على استغلالية المؤسسة.

**ثانيا: مصادر التمويل**

يقصد بعملية التمويل تدبير الأموال اللازمة للمشروع حسب الحاجة إليها وبقدر الحاجة المطلوبة، واستغلالها الأمثل، ومهما بلغت درجة الصعوبة في كيفية تقدير المال اللازم للمشروع، وتحديد وقت الحاجة إليه، وتقسم مصادر التمويل استنادا للفترة الزمنية التي يتم سداده أو تصفيته إلى: تمويل قصير ، متوسط وطويل الآجل.

**1: التمويل قصير الأجل.** ([16])

هو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية، ويعتبر هذا النوع من التمويل مشكلة مستمرة للمشاريع التي تعتمد فتسيير فعاليتها وأنشطتها عليه، فهي دائمة البحث عن مصادره، وتكون عادة من المشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم، ذلك أن المشاريع الكبيرة ذات النسبة العالية من الأصول الثانية لا تعاني من مشكلة التمويل قصير الآجال ، ولذا فإن هذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة عمل أو طبيعة النشاط الذي تمارسه المشاريع، وبالرغم من أن المشاريع تتجنب عدد من المشاكل فيما لو أمكنها الحصول على تمويل طويل الأمد لتمويل احتياجاتها في الأصول المتداولة، إلا أنه رغم هذه الحقيقة فإن المشاريع تلجأ إلى التمويل القصير الأجل للأسباب التالية:

أ – ضعف نسبة المخاطرة وهو أمر مهم لدى الدائنين أو أن قصر فترة تسديد المدين تجعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم لضعف المخاطرة ولقابليتهم على التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيما يتعلق بوضع المشروع، وبالتالي احتمالية حصولهم على أموالهم وفق الشروط المتفق عليها عالية.

ب – قد تكون تكلفة الحصول على تمويل قصير الأجل أقل من تكلفة الحصول على تمويل متوسط أو طويل الأجل لقصر فترة السداد ولضعف نسبة المخاطرة.

(16) **عدنان هاشم السامرائي ، الإدارة المالية، الجامعة المتوجه ، الجماهيرية العربية الليبية، الطبعة الثانية، سنة 1997، ص 253 .**

ج – الحاجة للأموال في بعض المشاريع الموسمية، الأمر الذي يؤدي إلى تواجد سيوله، لا توجد هناك حاجة لها في حالة التمويل الطويل الأجل، لذا تلجأ المشاريع إلى البحث عن مصادر تمويل قصير الأجل لسد النقص .

د – بعض حالات التمويل قصيرة الأجل تكون بدون فوائد أي لا تتحمل المشاريع أي تكلفة

✸ **مصادر التمويل قصير الأجل.** ([17]) : من المصادر الأساسية للتمويل قصير الأجل الائتمان التجاري و الائتمان المصرفي.

أ- **الائتمان التجاري:**([18]) يعتبر واحدا من أهم أشكال مصادر التمويل قصير الأجل.

وقد يكون في بعض الأحيان أكبر مصدر خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة التي لا تستطيع سداد قيمة مشترياتها فورا ، ويعرف على أنه الائتمان الممنوح للمشروع نتيجة شرائه مواد أولية أو بضاعة تامة الصنع دون دفع قيمة المشتريات نقدا ، ويمنح فترة زمنية معينة لتسديد قيمة هذه المشتريات، لذا فالائتمان التجاري مرتبط أساسا بعمليات الشراء والبيع ، وترى أن المشتريات الصناعية لا تعتمد اعتمادا كبيرا على هذا النوع من الائتمان بالمقارنة مع المشاريع التجارية ، التي تمثل الائتمان التجاري جزءا كبيرا ومهما في نشاطها وفعاليتها.

وهناك نوعان أساسيان للائتمان التجاري وهما: الحساب الجاري أو الحساب المفتوح،و أوراق الدفع.

أي أن المشاريع تعتمد على الموردين في تمويل احتياجاتها الجارية فإما أن تنشر على الحساب ويكون لديها حساب مفتوح مع المورد أو أن يقبل المورد كمبيالة يسحبها على المشتري سدادا لقيمة البضاعة المباعة ، وبهذا تحصل المشاريع على ما تحتاجه مقابل وعد بتسديد قيمته بتاريخ آجل .

ب- **الائتمان المصرفي:** ([19]) يعتبر الائتمان المصرفي شكلا من أشكال التمويل قصير الأجل ، ويعتمد على البنوك التجارية وشركات الأموال، والبنوك التجارية من أقدم المؤسسات المالية المتخصصة التي توفر الأموال على شكل ائتمان قصير الأجل للمشاريع المختلفة لسد حاجاتها من الأموال لتمويل عملياتها التجارية ، وبذلك فهذا النوع من البنوك يختلف عن تلك المتخصصة كالبنوك الزراعية والصناعية أو

(17) **عدنان هاشم السامرائي، مرجع سبق ذكره ، ص 254 .**

(18) **جميل أحمد توفيق ، الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ، ببيروت ، ص 355.**

(19) **عدنان هاشم السامرائي ، مرجع سبق ذكره ، ص 256 .**

العقارية التي تمنح قروض طويلة الأجل، خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة إلى جانب كونها أقل تكلفة لجميع المشاريع بغض النظر عن حجمها على الأقل للمدى القريب أما على المدى البعيد فيعتمد على سعر الفائدة المحدد من قبل البنوك، تتعمد رفع سعر الفائدة على القروض القصيرة الأجل عندما يزداد الطلب عليها وعندما لا تتوفر سيولة كافية إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن المشاريع تفضل الحصول على القرض المصرفي قصير الأجل لتغطية عملياتها الجارية على أن تدفع فوائد مخفضة.

والائتمان المصرفي اقل تكلفة من الائتمان التجاري وأقل مرونة منه ذلك لتوسع حجم الائتمان التجاري بتوسع مشتريات المشروع وتقسم القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية وشركات الأموال على شكل ائتمان مصرفي بدون ضمان عيني.أو ائتمان مصرفي بضمان عيني.

**2: التمويل متوسط الأجل.**

يرتبط التمويل قصير الأجل كما سبق شرحه بتمويل احتياجات المشروع الموسمية أو الاحتياجات المؤقتة من الأموال لتسيير الفعاليات والأنشطة الجارية للمشروع ، لذا فهو يمتاز بما يسمى بالتصفية الذاتية أي تتم تصفيته خلال فترة نقل عن سنة ، أما التمويل متوسط الأجل فيستخدم لتمويل حاجة دائمة للمشروع المفترض ، كأن يكون لتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين.

ويتمثل التمويل متوسط الأجل في: القروض المصرفية متوسطة الأجل و استئجار الموجودات ( الأصول )

**أ- القروض المصرفية متوسطة الأجل:** ([20]) توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات والمشاريع التي يتجاوز عمرها سبع سنوات .

وللبنوك التجارية دور كبير في هذا النوع من أنواع القروض ، فبعد أن كانت تقتصر في التعامل المالي على التمويل قصير الأجل، اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات والمشاريع بقروض متوسطة الأجل، وسمي هذا النوع بالقروض متوسطة الأجل لأنه غالبا يتم التسديد في مدة خمس سنوات، ويكون التسديد على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمها، التي قد تكون متساوية.

(20) **عدنان هاشم السامرائي، مرجع سبق ذكره ، ص 257 .**

ب- **التمويل باستئجار الموجودات** : ([21]) ينظر إلى التمويل باستئجار الموجودات على أنه استئجار تمويل يمثل شكلا من أشكال التمويل وهو بذلك يحل محل أي شكل آخر يتطلبه المشروع للحصول على الأصول، كأن يكون بإمكانها الاقتراض للحصول على قيمة الموجودات المطلوبة، ويمثل قسط الاستئجار وفوائده التزامات ثابتة على المشروع يجب الوفاء بها.

**3: التمويل طويل الأجل.**

يمثل التمويل طويل الأجل الأموال التي تتوفر للمشروع لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة، ويمثل التزاما على المشروع كشخصية معنوية مستقلة وهذا الالتزام يضيف عبئا آخر على المدير المالي للمشروع يتمثل بضرورة معرفته بما يسمى، بأسواق المال لأنه يلجأ إليها من محاولته الحصول على أموال لآجال طويلة ، إلى جانب تأثر قرار التمويل بظروف تلك الأسواق من حيث الطرق التمويلية المختلفة والمتوفرة فيها وتكلفة كل طريقة منها، ثم أن بعض المشاريع تكون الحاجة فيها للتمويل طويل الأجل مستمرة بسبب طبيعة عملها.

يمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل على ضوء أسس معينة فمثلا تقسيم على أساس تركيبة الهيكل المالي أي من حيث الملكية إلى أموال الملكية المتمثلة بالأسهم العادية والممتازة والأرباح المحتجزة،والأموال المقترضة المتمثلة بالسندات والقروض طويلة الأجل. ([22])

✸ **مصادر التمويل طويل الأجل:**

أ- **الأسهم العادية:** يقسم رأس المال الشركة إلى مجموعة من الأسهم العادية، وهي أسهم تحقق لصاحبها أية حقوق متميزة سواء في مقدار الأرباح الموزعة أو نصيب السهم من أصول الشركة عند التصفية، ويسمى حائزي هذه الأسهم حملة الأسهم ، ويضع السهم على ورق مميز يكتب عليه القيمة الاسمية للسهم par value.

وينقسم رأس المال إلى رأس المال المرخص به ويمثل الحد الأقصى لعدد الأسهم الممكن إصدارها في المشروع ، ورأس المال المصدر الذي يمثل عدد الأسهم المصدرة فعلا ورأس المال المدفوع الذي يمثل الجزء

(21) **الطاهر لطرش ، مرجع سابق ص : 75 .**

(22) **عبد الغفار حنفي ، أساسيات التمويل والإدارة المالية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية سنة : 2002 ص. 482 .**

المدفوع فعلا من رأس المال والذي قد يتساوى مع رأس المال المصدر في الكثير من الأحيان ، وقد تقوم الشركة بالحصول على مبالغ إضافية فوق القيمة الاسمية للأسهم عند إصدارها كأن تكون هناك علاوة إصدار ويسمى ذلك الجزء بفائض رأس المال أما حقوق الملكية فتتمثل في كل المساهمات المباشرة أو غير المباشرة التي تتم للمشروع من حملة الأسهم، وبالتالي فهي تتضمن رأس المال وفائض رأس المال والأرباح المرحلة والاحتياطات العامة السابق احتجازها من أرباح المشروع ، ويطلق على حقوق الملكية بالقيمة الدفترية للمشروع.

**ب- الأسهـم الممتـازة:**

وهي تعد ضمن بنود حقوق الملكية للمشروع إلا أنها تختلف عن الأسهم العادية إذ يكون لها الأولوية على الأسهم العادية في الحصول على توزيعات الأرباح، كما لها الأولوية في السداد في حالة التصفية على أن يتم السداد بالقيمة الاسمية للأسهم فقط

## خلاصة الفصل الأول

تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية والتمويل، وكل ما يتعلق بهما من ناحية الأهمية والتطور المستمر الذي لحق بهما، وعلى ضوء ما تطرقنا إليه يتضح لنا الدور الفعال الذي تلعبه كل من التجارة الخارجية والتمويل الدولي في تحريك دواليب اقتصاد أي دولة مهما كان توجهها الاقتصادي الأمر الذي أكسبها مكانة مرموقة بين دول العالم.